



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/NLD
31 July 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص التقرير عن الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني لهولندا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة (FCCC/IDR.1/NLD)

فريق الاستعراض مؤلف من:

ه. ن. سيرفاستافا، الهند

فلاديمير بيردين، الاتحاد الروسي

آرت جاك، كندا

دجين إليس، الوكالة الدولية للطاقة

بيير ستياينسين، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية
بشأن تغير المناخ، المنسق

ملخص^(١)

١- أجري الاستعراض المتعمق لبلاغ هولندا الوطني، الذي يغطي المملكة في أوروبا طبقاً لتصديق البلد على الاتفاقية، في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦ وشمل زيارة للبلد قام بها الفريق من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وكان الفريق يضم خبراء من الهند والاتحاد الروسي وكندا والوكالة الدولية للطاقة.

٢- إن هولندا منتج كبير للغاز الطبيعي. وهي تستخدم محلياً زهاء نصف انتاجها، الذي يمثل أيضاً حوالي ٥٠ في المائة من إجمالي امدادات الطاقة. ويمثل النفط أكثر بقليل من الثلث بينما يمثل الفحم نسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة، والطاقة النووية والمتجددة معاً ٢ في المائة (خاصة استخدام النفايات). وفي عام ١٩٩٠ مثلت الكهرباء المستوردة ١,٢ في المائة من رصيد الطاقة. ومثلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٧٨ في المائة من الانبعاثات في عام ١٩٩٠ باستخدام قيم إمكانية الاحترار العالمي. وكان معدل استخدام الفرد للطاقة أدنى بقليل من معدله في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شأنه شأن معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد الواحد (حوالي ١١ طناً مقابل ١٢ طناً في عام ١٩٩٠). وهولندا مركز للتوزيع والتكرير في شمال غرب أوروبا، كما يتبين من أهمية قطاع النقل، ومركز لتجهيز البتروكيماويات والمعادن يوفر هيكلاً صناعياً يتميز بكثافة استخدام الطاقة. وتمثل انبعاثات وقود الصهاريج ما يعادل ٢٥ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مما يشكل أعلى نسبة مئوية أبلغت عنها الأطراف التي أرسلت بلاغات. وأسعار الغاز والكهرباء في هولندا منخفضة نسبياً مقارنة بأسعارهما في معظم البلدان الأوروبية الأخرى في حين أن أسعار البنزين أعلى شيئاً ما مقارنة بأسعاره في معظم البلدان المجاورة. وقد كانت سرعة نمو عرض الكهرباء، خاصة من المحطات التي تجمع بين الحرارة والطاقة، أكبر من سرعة نمو الطلب عليها مؤخراً، مما أدى الى وجود طاقة فائضة.

٣- وخلص الفريق إلى أن هولندا بذلت بوجه عام جهوداً كبيرة من أجل توفير وعرض المعلومات طبقاً للمبادئ التوجيهية. ولاحظ الفريق أن تغير المناخ يحظى فيما يبدو بأولوية سياسية عالية إذ أن الاستراتيجية الوطنية تغطي كافة جوانب تغير المناخ وتشارك فيها بنشاط الوزارات والوكالات المعنية. ولهولندا أيضاً قدرات منهجية في بعض الميادين مثل عمليات الجرد ووضع الاسقاطات وفي سياسات الرصد مثل الاتفاقات الطوعية. وقد قامت الحكومة الجديدة طبقاً، لما كان متوقفاً في البلاغ، بإعادة توجيه عدد من السياسات والنهج وبتنفيذ سياسات ونهج جديدة أيضاً.

٤- وشرعت هولندا في وضع وتنفيذ استراتيجيتها المناخية في أواخر الثمانينات واضطرت الى استنباط إطار سياستها الخاص فيما يخص الأهداف والسنوات المرجعية ومنهجية وضع قوائم الجرد من غير أن يتسنى لها الاعتماد على ممارسة دولية مستقرة. وتبين أن النهج الأصلي فيما يخص ثاني أكسيد الكربون مختلف شيئاً ما عن المبادئ التوجيهية للإبلاغ التي اعتمدها لاحقاً الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ فيما يخص البلاغات الوطنية والمتعلقة بالسنة الأساس ومعالجة المواد الخام. وفضلاً عن ذلك عدلت أرقام الانبعاثات بالنسبة لعام ١٩٩٠ الذي كان أدفاً من المعتاد فأسفر ذلك عن فرق قدره ٣,٨ في المائة بالنسبة لثاني أكسيد الكربون. ويرد في البلاغ تفسير دقيق لهذه الاختلافات. غير أن الفريق رأى أن اختلاف النهج يعقد تقييم المحرز نحو تحقيق هدف الاتفاقية. وفي عام ١٩٩٥ اتبعت هولندا منهجية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ما عدا فيما يخص تصحيحات درجة الحرارة.

5- وفي عام ١٩٩٥ أيضاً، نتحت الحكومة هدفها فيما يخص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي أصبح الآن متمثلاً في تحقيق تخفيض في عام ٢٠٠٠ قدره ٣ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٠. ويتصل هذا الهدف برقم عام ١٩٩٠ المعدل لمراعاة الاختلاف في درجة الحرارة، وهو محدد على أساس "صاف" بجمع الانبعاثات حسب المصادر وعمليات الإزالة حسب المصارف. واستخدمت هولندا عام ١٩٩٠ كسنة أساس كما اتبعت منهجية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في حساب الانبعاثات بالنسبة للمواد الخام. ويلاحظ الفريق أن هذا الهدف معادل تقريباً لثبات عند أرقام عام ١٩٩٠ غير المعدلة لمراعاة اختلاف درجة الحرارة، إذا افتُرض أن عام ٢٠٠٠ سنة "عادية متوسطة" فيما يخص ظروف الحرارة، وأنه يعادل مستوى انبعاثات أعلى بنسبة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة من الهدف الوارد في البلاغ الوطني إذا أخذت في الاعتبار آثار تغير السنة الأساس والاستقطاعات الحالية فيما يخص المواد الخام وتنحية الأيونات. كذلك حددت هولندا لنفسها هدفين يتمثلان في تخفيض انبعاثات الميثان بنسبة ١٠ في المائة وتثبيت انبعاثات أكسيد النيتروز عند مستوياته في عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠.

6- وتشمل السياسات المبينة في البلاغ مجموعة من السياسات مكونة من معايير وأنظمة وحوافز مالية وضريبية واتفاقات طويلة الأجل بين الحكومة وقطاعي الصناعة والتعليم والبحث والتطوير، وصفت جميعها بأنها تدابير "غير مثيرة للندم". ولاحظ الفريق التركيز القوي على التفاعل بين مختلف التدابير التي تؤثر في قطاعات مثل النقل والصناعة وتحويل الطاقة والسكن. ولاحظ الفريق على وجه الخصوص التجربة المكتسبة منذ عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالاتفاقات الطوعية مع قطاع الصناعة بشأن حفظ الطاقة والتي حسنت كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الطاقة الرئيسية بنسبة تبلغ ٩ في المائة تقريباً بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٤ والبرامج البيئية التي نفذها قطاع توزيع الطاقة. وفضلاً عن ذلك، يبدو من الآثار المقدرة للضريبة البيئية وضريبة الطاقة التنظيمية التي شُرع في فرضها على ثاني أكسيد الكربون في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أنهما أداتان فعالتان، لكن الفريق لاحظ أن الاعفاءات تستند إلى القدرة التنافسية وإلى استخدام أدوات قطاعية بديلة مثل الاتفاقات الطوعية فيما يخص القطاعات المعفاة. وفيما يخص انبعاثات الميثان يُتوقع أن تحقق تغيرات الممارسات فيما يخص النفايات بما في ذلك فرض حظر تام على مدافن القمامة تخفيضات كبيرة خلال القرن المقبل. وسيعوض استخدام الغاز المبدد لأغراض الطاقة أيضاً عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتعتبر فعالية سياسة هولندا فيما يتعلق بتغير المناخ سياسة تعتمد كثيراً على التقدم في الجماعة الأوروبية وخاصة فيما يتعلق بضريبة الطاقة/ثاني أكسيد الكربون المقترحة.

٧- وتكشف البيانات المؤقتة فيما يخص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن نمو يبلغ ٥,٣ في المائة بالنسبة للانبعاثات الفعلية و٢,٣ في المائة بالنسبة للانبعاثات المعدلة لمراعاة اختلاف درجة الحرارة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤. وبلغت هذه النسبة فيما يخص النقل وحده ١٥ في المائة. ويلاحظ الفريق أنه سيتعين على هولندا أن تعكس اتجاه هذا النمو لكي تحقق هدفها الوطني فيما يخص ثاني أكسيد الكربون. لذلك يبدو من الحاسم أن تحقق الاتفاقات الطوعية في قطاعي توزيع الطاقة والصناعة أهدافها الطموحة. وانخفضت انبعاثات الميثان انخفاضاً ضئيلاً خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤. على أن الممارسات فيما يخص بدفن القمامة تشهد تغيراً جذرياً ويمكن أن تؤدي إلى تخفيضات إجمالية تتجاوز الـ ١٠ في المائة المستهدفة. ومن المتوقع أن يتحسن الوضع أكثر بفضل المبادرات الإضافية في قطاع المناطق المغمورة. وارتفعت انبعاثات أكسيد النيتروز بنسبة ١٣ في المائة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤. وتعتمد الاتجاهات في المستقبل اعتماداً كبيراً على آثار السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي. ونظراً للنمو الماضي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المشار إليه سابقاً تظل أوجه عدم اليقين فيما يخص آثار بعض التدابير،

ومستويات عدم اليقين الملازمة لتقديرات الاسقاطات، وعودة انبعاثات غازات الدفيئة الى مستوياتها في عام ١٩٩٠ مسألة غير معروفة. غير أنه أشير الى أن الرصد المنتظم يشكل عنصراً حاسماً في تقرير سياسة هولندا.

٨- ولاحظ الفريق أن هولندا تعطي أولوية عالية للبحوث المتعلقة بتغير المناخ. وقد أجرت تقييماً للآثار الممكنة وتدابير التكيف وأخذت بممارسات مرنة فيما يخص إدارة المناطق الساحلية، يمكن أن تضمن تكييفاً مستقلاً مع التغيرات التدريجية في أنماط مستوى البحر والطقس. ونظمت هولندا أيضاً حملات اعلام وتوعية مكثفة.

٩- وبلغت قيمة مساهمات هولندا في المرحلة التجريبية لمرفق البيئة العالمية ٥٢,٨ مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة مساهمتها في العملية الأولى لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية ٧١,٤ مليون دولار أمريكي. وتجاوزت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الاجمالي ٠,٧ في المائة طوال عدد من السنوات. ويقوم البلد بنقل درايته الفنية في مجال إدارة المناطق الساحلية ودلتا الأنهار عن طريق المشاريع الثنائية. وقامت حكومة هولندا برصد ٨٤ مليون فلوران حتى عام ١٩٩٩ لتنمية مفهوم الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة عن طريق المساهمات في المشاريع التجريبية العملية في البلدان المدرجة في المرفق الأول والبلدان غير المدرجة فيه على حد سواء.

الحاشية

(١) عملاً بمقرر مؤتمر الأطراف ٢/م أ-١، أُحيل مشروع هذا التقرير بالكامل إلى حكومة هولندا التي لم تبد أي تعليقات أخرى.

- - - - -